الفصل الأول

الغش التجاري في المجتمع الإلكتروني
في عصر الحوسبة والمعلومات فائقة السرعة
وآثره علي التجارة الإلكترونية

الغش التجاري في المجتمع الإلكتروني في عصر الحوسبة والمعلومات فائقة السرعة وآثره علي التجارة الإلكترونية ماهية ومفهوم الغش في المجتمع الإلكترونلايزال حتي الآن لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الغش أو الإحتيال حيث تعرفه دراسة (Graycar,and Russell,2002)[1] بأنه يتضمن استخدام الكذب أو الخداع أو التصليل للحصول علي ميزة أو مصلحة غير مستحقة، وكانت من حق طرف آخر وتشير الدراسة إلي الغش مثله مثل كافة الجرائم الأخري يتضمن ثلاثة عناصر رئيسية هي الدافع من حيث وجود العامل المحرك للإرادة والذي يوجه السلوك الاحتيالي كالانتقام والبغضاء وغيرها، ووجود الهدف أو الضجة للسلوك الاحتيالي وغياب القدرة علي توفير الحماية أما دراسة (Auditing and Assuramce Standards Board,002)[2] فتعرف الغش أو الأحتيال علي أنه يتمثل في أي تصرف أو سلوك متعمد يحدث من فرد أو العديد من الأفراد يرهق أو يتسبب في أعباء إضافية أية أطراف أخري نتيجة استخدام ممارسات غير أخلاقية للحصول علي ميزة غير عادلة أو غير قانونية .

---

(1) Graycar .A amd S.Rassell(2002)"Identifying and Responding to Electronic Fraud Risks 30 th Australasian Registrars, Conference, Austraban of Canbema November

(2) Auditing and Assurance Standards Board.2002,Australasian Audoting Standard AUS 210 the Auditor,s Responsobonsibility to consider Fraud and Error in an Error iv an Audit of a Financial Report ،Auditing and assurance Standards Board Sydney

وعلي الرغم من تطبيق كلا من القوانين الجنائية ووسائل المكافحة المدنية لمكافحة ومنع حدوث الأحتيال فإنه دراية (Lanham, et al.,1987)[1] قد توصلت إلي أن جريمة الأحتيال تعتبر أحد الأمراض مستمرة الحدوث عبر الزمن . فبينما يوجد هناك انخفاض كبير في العديد من صور الجريمة مثل جرائم القتل والأغتصاب وجرائم الإيذاء الأخري لا يزال الأحتيال علي المستوي الفردي يسبب الألم والإيذاء للكثير من الأفراد أما علي مستوي المجتمع، فإن حجم الخسارة فادحة، وتتضمن الكثير من ملايين ا لدولارات .

بالتحديد من الملاحظ تعدد تعريفات الغش في عصر المجتمع الإلكتروني، فأحيانا يعرف بالغش أو الأحتيال المعلوماتي أو غش الحاسب، وفي أحيان أخري بالإحتيال بالإنترنت أو غيرها إلا أنها تجتمع معا مع تركيزها علي أن الظاهرة الإجرامية المستحدثة تتمحور رغم اختلاف أنماط السلوك الإجرامي حول فعل الغش أو النصب أو الاحتيال في عمليات التجارة وتعرف منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية الغش / الاحتيال الإلكتروني بأنه هو " كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرح به يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقلها"[2] وتشير دراسة Government Printer for the state of Victoria (,2002)[3] إلي

---

(1) Lanham, D., and et Al (1987) Griminal Fraud, Law Book Combany,Syndey

(2) OECD (2003), OECD Guidelines for Protecting Consumers from Fraudulent and Deceptive Commercial Practices Across Borders

(3) Govermment Printer for the state of Victoria, 2002 Inquiry into fraud and Electeonic Commerce : Emerging Trends and Best Practice", Discussiom Paper, Drugs and Crime Prevention Committee, DCPS, Parliament of Victoria, October

أن الممارسة غير الأخلاقية توجد في قلب كافة أشكال الاحتيال، حيث يستطيع الفرد المخادع أن يحصل علي ميزة أو مصلحة مالية باستخدام تقنيات أو بنية تحتية تدعم التجارة الإلكترونية . كما تشير الدراسة إلي أنه لا يوجد قانون أو تشريع بسيط حتي الآن يتمكن من تعريف جريمة الاحتيال المرتبطة فإساءة الإتصال أو التفاعل في البيئة الإلكترونية قد يعامل في طبيعته كجريمة سرقة أو كجريمة خداع وتعد الممارسات غير الأخلاقية علي أنها جريمة ترتبط بتشريعات المستهلكين والممارسات التجارية حسب قوانين العديد من الدول ولما كان تركيز هذه الورقة علي الاحتيال في بيئة المجتمع الإلكتروني، فإنه من الواجب الاقتصار علي تلك الأفعال غير الأخلاقية التي تحدث بدافع الكسب المادي في هذه البيئة بالتحديد.

فإنه في بيئة الاتصال المباشر علي الإنترنت يوجد هناك فرص لانهائية للغش الإلكتروني Electronic Fraud في شكل احتيالي وقد توصلت دراسة (Govermment Printer for the state of Victoria,2002) إلي صياغة تعريف واسع لمفهوم الاحتيال التجاري الإلكتروني يتضمن كافة المشكلات والقضايا مثل تدمير البرامج والأنظمة من خلال التخريب المعتمد الذي يحدث عندما تصيب الفيروسات الكمبيوتر، أو الجرائم الأخري التي تتضمن نشر المواد البغيضة أو غير القانونية، علي سبيل المثال عندما تسعي الشركات أو الأفراد لبيع الصور الإباحية علي الإنترنت مع ذلك، بعض الجرائم لا تشكل جزء من ذلك التعريف الواسع إذا لم تتضمن عنصر الخداع أو الممارسة غير الأخلاقية والتي فيها يتم ارتكاب الجريمة بهدف الحصول علي كسب مادي .

علاقة الغش التجاري الإلكتروني بالغش التجاري والجرائم الإلكترونية :

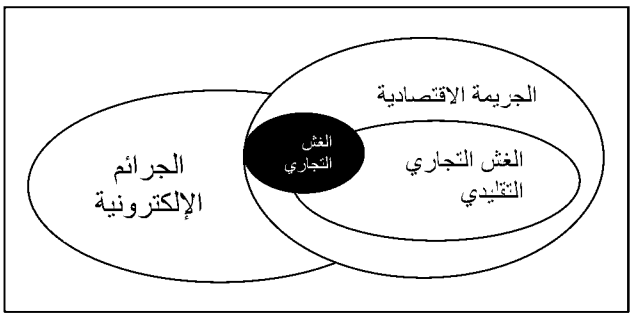

وإذا كانت هذه الورقة قد توصلت في سياق الشكل رقم (٢) إلي أن الغش المرتبط بالتجارة في المجتمع الإلكتروني يعتبر أحد أشكال الجرائم الإلكترونية، وفي نفس الوقت يعتبر[١] أحد أشكال الجرائم الأقتصادية، فإن هذه الورقة تسعي للتقدم خطوة أخري للأمام بتحديد موقع وعلاقة هذا الشكل من الغش التجاري الحادث في سياق المجتمع الإلكتروني، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (٣)، حيث يتضح منه أن هناك شكلا جديدا من الغش التجاري يقع بالكامل داخل نطاق الغش التجاري وأيضا داخل نطاق الجريمة الإلكترونية، فضلا عنه أنه يقع داخل نطاق الجريمة الأقتصادية أيضا ولكي يتم تمييز هذا الشكل من الغش عن الغش التجاري التقليدي، فتسعي هذه الورقة لتعريفه بالغش التجاري الإلكتروني .

وبناء عليه وفي ضوء التحليل في الأجزاء السابقة، يمكن الوقوف علي تعريف محدد للغش والاحتيال التجاري الإلكتروني من خلال التركيز علي الداوفع، وبشكل يتسق مع التطورات المعاصرة وبتكيف

---

(١) المصدر – قطاع البحوث بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض

مع مدي السرعة الكبيرة في تطور حالات الغش في بيئة المجتمع الإلكتروني، فيعرف الغش التجاري في المجتمع الإلكتروني بأنه :

" هو كل فعل أو ممارسة غير أخلاقية تستخدم فيها تقنيات المجتمع الإلكتروني وتهدف إلي تحقيق كسب مادي غير مشروع " .

وبناء علي هذا التعريف فإنه يمكن تقرير ما يلي :

- أنه لا فرق بين المستهلك الفردي أو المؤسسة أو الحكومة في تصنيف حالة الغش أو الاحتيال التجاري، ومن ثم فإن كافة الأشكال المرصودة للغش التي ترتكب في حق الحكومات أو المؤسسات تعتبر غشا تجاريا .

- أن تقرير إذا ما كان أحد أشكال الجريمة أو الاحتيال غشا تجاريا ، يرتبط بشكل الجهة المتضررة بقدر ما يرتبط أنه نجم عن نشاط مرتبط بالتجارة وألحق خسارة بهذه الجهة المنصورة .

- أن كافة الأنشطة والمجالات التي تلحق خسائر بالأفراد أو المؤسسات سواء الحكومية أو الخاصة علي الإنترنت تعتبر غشا تجاريا .

- أن مصطلح غش المستهلك أو الغش التجاري للمستهلك بأت مفهوما ضيقا لا يتناسب والحكومات . لذلك فتقترح هذه الورقة إعادة تسميته بالغش التجاري الإلكتروني .

- أن الغش التجاري الإلكتروني بشكل نوع خاصا من الغش التجاري الذي يرتبط بالمجتمع الإلكتروني، إلا أنه يتميز عن الغش التجاري التقليدي في أنه قد يرتكب بحق مؤسسات الأعمال أو الحكومات .

- أن البيئة العالمية تمر حاليا بالعديد من أشكال الجرائم الإلكترونية . وقد اتضح من تحليل أشكال الخدمات والمنافع الإلكترونية، وأيضا تحليل أشكال الغش في المجتمع الإلكتروني أن هناك ارتباطا كبيرا وبارزا بين شكل الخدمة أو المنفعة الإلكترونية الجديدة وبين الغش الإلكتروني . ولما كانت هذه الخدمات والمنافع متجددة ومتطورة بشكل متسارع، فإن تحديد أشكال الغش التجاري المحتملة في المجتمع الإلكتروني يعد مهمة في غاية الصعوبة . وبالتالي فإن عملية مكافحته قد تكون بمثابة المستحيل علي الأقل في المراحل الأولي لحدوثه .

- أن هناك فجوة بين حالات الغش الحادثة وبين جهود المكافحة . ويمكن تفسير هذه الفجوة بنوعين من الصعوبات، هما صعوبة رصد حالاته وإثباته، وصعوبة اكتشاف وسد الثغرة التي نجم عنها .

- يمكن تحديد الأسباب الرئيسية وراء صعوبة إثبات الغش التجاري الإلكتروني فيما يلي [1].

- أنه كجريمة لا يترك أثرا بعد ارتكابه .

- صعوبة الاحتفاظ الفني بأثاره إن وجدت .

- أنها تعتمد علي الخداع في ارتكابها والتضليل في التعرف علي مرتكبها .

- أنه يعتمد علي قمة الذكاء في ارتكابه .

---

(١) محمد محمد شتا، (٢٠٠١)، فكرة الحماية الجائية لبرامج الحاسب الآلي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية

- يترتب علي هذه الصعوبات مشكلات خطيرة من أبرزها الاعتماد علي أسلوب سد الثغرات في مكافحة الأشكال الجديدة للجريمة والاحتيال الإلكتروني . وتكتشف الإحصائيات عن حالات الجريمة الإلكترونية مدي خطورة الاعتماد علي أسلوب سد الثغرات في مكافحة الجريمة الإلكترونية ، حيث تشيرعلي أن كل شكل جديد من أشكال الإحتيال الإلكتروني يبرز شكل محدود في البداية ، ثم لا يلبث أن ينمو ، حتي ينتشر بشكل كبير، ثم لا يلبث أن يضحمل ويزول في النهاية .

من هنا يتضح مدي خطورة الغش التجاري الإلكتروني الذي يتسبب كل شكل جديد حادث منه في كم هائل من الخسائر حتي يتم التوصل إلي الطريق أو الوسيلة الفعالة للتغلب عليه ومكافحته . الأمر الذي يوضح مدي القصور في الأعتماد علي أسلوب سد الثغرات في مكافحته ، بما يعزز من الدعوي إلي إيجاد أسلوب بديل أكثر فعالية للوقاية من الغش التجاري قبل وقوعه . وهو ما يستلزم مزيد من الأهتمام بالتعرف علي التسهيلات التي يمكن أن تقدمها أي خدمة أو منتج إلكتروني جديد ، بالشكل الذي يضمن عدم القدرة علي استغلاله في الغش أو الأحتيال في العمليات التجارية ، وذلك بهدف تقليص حجم الخسائر الناجمة عن الغش قبل حدوثة

الغش التجاري في المجتمع الإلكتروني :

الخلاصة : تعرضت هذه الورقة لدراسة وتحليل ماهية وأشكال الغش التجاري في ظل التطورات المعاصرة ، حيث تناول بالتحليل دراسة ثلاث نقاط رئيسية هي ماهية التطورات المعاصرة في البيئة الأقتصادية

العالمية، وماهية وأشكال الجرائم الإلكترونية الناجمة عن تلك التطورات، والغش التجاري في المجتمع الإلكتروني الجديد .

وتناولت التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعولمة الأسواق كأحد أبرو التطورات التي حدثت خلال الآونة الأخيرة، وتوصلت إلي أن تلك التطورات علي الرغم مما أدت إليه من مزايا وآثار إيجابية، إلا أنها ساعدت بشكل رئيسي في نفس الوقت علي ظهور أشكال وصور جديدة من الجرائم، عرفت بالجرائم الإلكترونية .

ومن خلال استعراض أبرز أشكال وصور تلك الجرائم الجديدة اتضح أن قدر كبير منها يرتبط بمجالات التجارة والمال والاقتصاد او مايعرف بالجريمة الاقتصادية المرتبطة بالكمبيوتر او الإنترنت . ثم انتقل التحليل إلى التركيز على صورالجريمة المتمثلة فى الغش والاحتيال الرمتبط بالتجارة والمال والاقتصاد او لتقنين ماهية الغش التجارى فى المجتمع الإكترونى الجديد .

وتوصل التحليل إلى ان الغش التجارى يمثل نسبة هامة من الجرائم الإلكترونية بل ونسبة هامة من الجرائم الاقتصادية المرتبطة بالكمبيوتر . وفى سبيل تحديد الوقوف على المفهوم الدقيق للغش التجارى فى المجتمع الإلكترونى كان لا بد من دراسة للتعرف على أبرز الأشكال والصور التى يتخذها الغش التجارى فى هذا المجتمع الجديد خاصة أتضح أنه هناك أشكالا شائعة وخاصة للغش المرتبط بالتجارة فى المجتمع الإلكتروىن من أبرزها الغش فى عمليات التجارة التى تتم بالاتصال المباشر على الخط والغش فى المزادات الإلكترونية والغش فى نقل الأموال إلكترونياً والغش فى الأسهم والاستثمار والغش المرتبط

بوسائل التعريف والاحتيال فى التحصيل ومخاطر الاستشارات من الخارج والاحتيال على الحكومات وسرقة الخدمات وتزوير المعلومات وسرقة مواصفات مواقع النت واحتيال المستهلك .

لإزالة الجدل القائم حول مفهوم وحدود الغش التجارى فى المجتمع الإلكترونى حيث عرفت الغش التجارى فى المجتمع الإلكترونى يعرف بأنه "هو كل فعل أو ممارسة غير أخلاقية يمكن أن تسبب أو تلحق خسارة بالطرف الآخر المتعاقد معه " لإزالة الجدل المرتبط هل الغش التجارى هو فقط ذلك الغش الذى يرتبط بالمستهلك الفردى بأن توصلن إلى أن كافة الأفعال والتصرفات الإحتيالية التى ترتكب بحق المستهلكين الأفراد او المؤسسات أو حتى الحكومات تعتبر من قبيل الغش التجارى .

كما توصلت الدراسة إلى ضيق مفهوم الغش التجارى الحالى بحيث أنها اقترحت ضرورة تمييز الغش التجارى التقليدى الذى يحدث فى بيئة العالم المادى فى السلع والخدمات عن الغش فى بيئة العالم الإلكترونى . بحيث أنها تقترح تسمية هذا الشكل الجديد من الغش بالغش التجارى الإلكترونى .

من هنا فيمكن القول بأن أشكال الغش التجارى الإلكترونى الجديد تنطوى على قدر كبير من الخطورة بالشكل الذى يستلزم مزيد من الاهتمام بالتعرف على التسهيلات التى يمكن أن تقدمها أى خدمة إلكترونية جديدة، وإمكانيات إستغلالها فى الاحتيال والغش قبل طرحها للجمهور وهذا بهدف تقليل حجم الخسائر الناجمة عن الغش والاحتيال قبل حدوثه .

من هنا هذه الدراسة توصى بضرورة تبنى الفكر الوقائى فى الغش التجارى الإلكترونى حيث أن الإعتماد على الفكر الحمائى قد ثبت أنه غير فعال وغير كافى لمكافحة الغش التجارى .

دراسة الغش التجارى فى المجتمع الإلكترونى :

لقد اتضح من التحليل فى النقطة السابقة مدى تعدد واختلاف أشكال الجرائم الإلكترونية بشكل قد يصعب معه حصرها فبعضها يرتبط بالمعلومات والبيانات وبعضها يرتبط بالأجهزة وبعضها يرتبط بالأشخاص والأموال .

وعلى الرغم من تكرار حدوث هذه الجرائم فى ظل تزايد أعداد مستخدمى الإنترنت وتنامى حجم التجارة الإلكترونية إلا أنه حتى الآن يوجد كثير من الغموض الذى يكتنفه كيفية التعامل مع هذه الجرائم هل هى بمثابة الإعتداء على الأشخاص أم أنها بمثابة السرقة المادية أم أنها أو بعض منها تخضع لنظام الغش التجارى .

أيضاً يثار الكثير من الجدل حول المفهوم التقليدى للغش التجارى، ومدى انطباقه على الجرائم الإلكترونية غش عرف بأنه كل فعل من شأنه أن يغير من طبيعة أو خواص المواد أو فائدتها التى دخل عليها عمل الفاعل . كما يعرف بأنه كل فعل عمدى ينال سلعة ما بتغيير خواصها أو ذاتيها أو صفاتها الجوهرية وبشكل عام العناصر الداخلة فى تركيبها بحيث ينخدع الطرف الآخر ويسهل التعرف على الغش فى الحالات ذات الطبيعة المادية أو المرئية مثل بيع اللحوم الفاسدة بيع الأدوية المتسممة خلط البنزين بالكيروسين بيع قطع غيار السيارات والآلات المقلدة بيع مواد التجميل ومساحيق اوجه المنتهية الصلاحية وغيرها .

ولكن فى حالات الجرائم الإلكترونية قد لا تتوافر الطبيعة المادية أو الرمئية بسهولة[1].

بالتحديد يثار العديد من التساؤلات حول ماهية وطبيعة ومكافحة الغش التجارى فى المجتمع الإلكترونى من أهمها مايلى :

١- هل تعتبر كافة الأشكال الجديدة للجريمة الإلكترونية غشاً تجارياً ؟

ومتى تعتبر غشاً تجارياً ومتى لاتعتبر غشاً تجارياً ؟

٢- وإذا كان بعضاً من تلك الجرائم الإلكترونية يعتبر غشا تجاريا فهل تعتبر الجريمة فى حد ذاتها غشا ؟ أم ما يترتب عليه هو الغش ؟

٣- هل يقتصر مفهوم الغش على الاحتيال الذى يلحق خسارة ملموسة بالمستهلك أو المؤسسة مباشرة فقط ؟ أم أنه يمتد إلى كافة الصور الاحتيالية الأخرى حتى أن لم توجد الخسارة الملموسة مثل سرقة وسائل التعريف وغيرها ؟ ومن ثم التعريف الدقيق للغش التجارى الإلكترونى ؟

٤- ماهى الأشكال الشائعة والخاصة للغش التجارى الإلكترونى ؟

من هنا فإنه من الأهمية بمكان الوقوف للتعرف على حدود انتشار حالات الغش المرتبط بالتجارةالاقتصاد على الإنترنت . ثم السعى

---

(١) عبد الفتاح بيومى حجازى (٢٠٠٤) حماية المستهلك من الغش التجارى والتقليد فى عقود التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت الندوة الثالثة لمكافحة الغش التجاى والتقليد فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الرياض سبتمبر

لتحديد التعريف الدقيق للغش التجارى فى المجتمع الإلكترونى، وماهية الصور والأشكال الشائعة والخاصة منه .

حدود انتشار الغش المرتبط بالتجارة والاقتصاد على الإنترنت :

لقد شاع خلال عام ٢٠٠٤ انتشار العديد من جرائم الاحتيال الإلكترونى حيث انتشر فى هذا العام الكثير من الفيروسات المختلفة المفجرة كما زادت الرسائل الإلكترونية المزعجة بنسبة ٤٠٪ . أيضاً شاع مصطلح الهاكرز مقترناً بالجريمة الإلكترونية الجديدة الذى أثار خوف ورعب الكثيرين من مستخدمى الإنترنت من الأفراد أو المؤسسات أو الجماعات أو الحكومات أو المنظمات والدو بحيث أصبح مؤخراً يشكل أمراً خطيراً وعلى الرغم من أن تلك الجرائم تعد بمثابة احتيالا إلكترونيا بحت إلا أنها تستهدف جنى الأموال أو إلحاق الخسائر بأطراف أخرى أو ضرب قدراتها التنافسية كما أن بعضها قد يستهدف التشهير أو الحصول على إثارة غير مشروعة وغيرها من دوافع الإجرام المعروفة والتى يوفر لها الفضاء الافتراضى مجالا خصباً فى ظل مايكتسبه مرتكب تلك الجائم من شروط حماية أوفر وقدرة على التخفى وانخفاض فى حجم المخاطر وقلة الرقابة أو البطء فى استقبال الجريمة .

لقد نال موضوع الاحتيال التجاري علي الإنترنت أهمية كبيرة خلال الآونة الأخيرة نظراً لانتشار استخدامات الإنترنت في كافة مجالات الحياة، بحيث أن جرائم الإنترنت احتلت نسبة هامة من بين الجرائم الأقتصادية الحادثة علي مستوي كثير من الدول . فعلي سبيل المثال يوضح الشكل رقم (١) أن الغش التجاري علي الإنترنت جاء في المرتبة الثانية من حيث أعلي نسبة في الجريمة الإقتصادية في هونج

كونج، حيث شكلت نحو ٢٣٪ من إجمال الجرائم الأقتصادية الحادثة في الدولة، بل حتي أنها تفوقت علي جرائم أخري مثل التزييف والتقليد والرشوة (١) نصيب الغش التجاري علي الإنترنت من إجمالي الجرائم الأقتصادية في هونج كونج (٪)

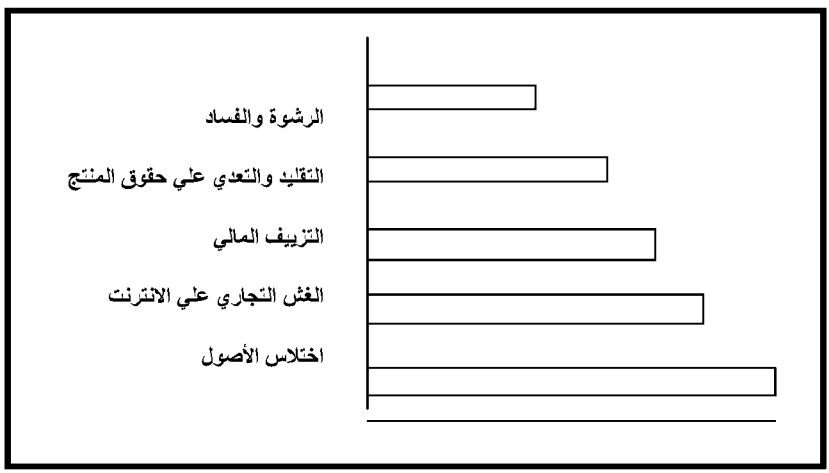

بالتحديد لقد تزايدت حالات الاحتيال الحادثة علي الإنترنت بشكل خطيرة، فحسب إحصائيات مركز شكاوي احتيال الإنترنت IFCC، يوضح الشكل رقم (٢) مدي الزيادة الكبيرة في إعداد الشكاوي من الأفراد والشركات الذين تعرضوا للاحتيال والغش من جراء استخدام أو التجارة عن طريق الإنترنت تطور أعداد الشكاوي عن احتيال الإنترنت خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤)[1].

(1) Internet Fraud Complaint Center (IFCC) (2001) . Six-Month Data Trends Report, Prepared by the National White Collar Crime Center and the Federal Bureau of Investigation, May November, 2000

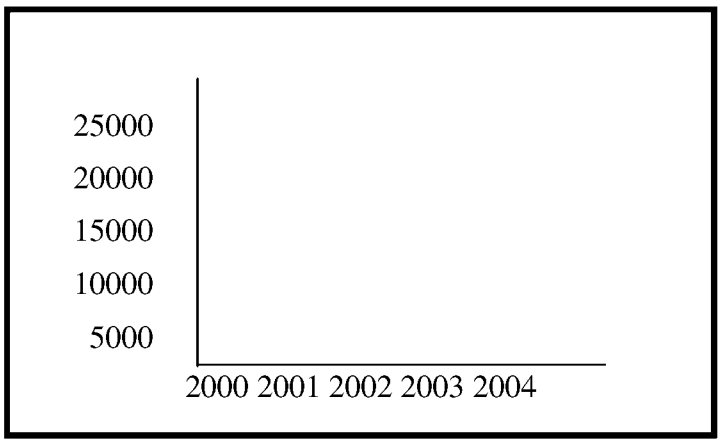

ويتضح من الشكل رقم (٢) أنه خلال الفترة من يناير إلي ديسمبر من عام ٢٠٠٤ تلقي موقع المركز علي الإنترنت نحو ٢٠٧٬٤٤٩ شكوي، وذلك بزيادة تبلغ نحو ٦٦٬٦ ٪ عنها في عام ٢٠٠٣، حيث بلغت نحو ١٢٤٬٥٠٩ شكوي، وذلك في مقابل نحو ١٩٬٥٠٠ شكوي فقط في عام ٢٠٠٠، وهو الأمرالذي يشير إلي الزيادة الحادة والخطيرة في إعداد المستهلكين الذين تلحق بهم خسائر مادية نتيجة الاحتيال بالإنترنت .

أما من حيث حجم الخسائر المترتبة عن الأشكال الجديدة للاحتيال علي الإنترنت، فيوضح الجدول رقم (١) مدي التطور في حجم الخسائر نتيجة جرائم الكمبيوتر / الإنترنت حسب نتائج المسح الذي أجراه معهد أمن المعلومات Computer Security Institute في عامي ٢٠٠٠، و٢٠٠٤[1]

(1) Computer Security Instite (Various Issues), CSI / FBI Computer Crime and security Sulvey

مقارنة بين حجم الخسائر الناجمة عن احتيال الإنترنت المرتبط بالتجارة خلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ (دولار) [1]

مصدر الخسائر / الجريمة ونوع الهجوم	عام ٢٠٠٠	عام ٢٠٠٤
Theft of proprietary info. سرقة المعلومات المتعلقة بالملكية	٦٦,٧٠٨,٠٠٠	١١,٤٦٠,٠٠٠
Financial Fraud الاحتيال المالي	٥٥,٩٩٦,٠٠٠	٧,٦٧,٥٠٠
	٤,٠٢٨,٠٠٠	٣,٩٩٧,٥٠٠٠

هذا وقد يكون من المهام التفرقة بين الغش / الاحتيال الإلكتروني، وبين الغش / الاحتيال المرتبط بالمجتمع الإلكتروني. فمصطلح الغش / الاحتيال الإلكتروني يستخدم للدلالة علي كافة التصرفات التي يكون الكمبيوتر أو الإنترنت أو المعلومات فيها هدفا للجريمة، كالدخول غير المصرح به واتلاف البيانات المخزنة في النظم، وغيرها . أما اصطلاح الغش / الاحتيال المرتبط بالمجتمع الإلكتروني، فإنه يستخدم للتعبير عن تلك الجرائم التي يكون فيها الكمبيوتر أو الإنترنت أو المعلومات بمثابة وسائل أو أدوات لارتكاب الجريمة، كالاحتيال المالي أو احتيال المزادات أو التزوير وغيرها. ويعرف الغش / الأحتيال المرتبط بالمجتمع الإلكتروني في كثير من الأحيان بالجرائم

(1) Computer Security Instiute (Various Issues), CSI /FBI Computer Crime and security Survety

الأقتصادية المرتبطة بالكمبيوتر Computer – Related Ecomomic Crime وهو تعبير يتعلق بالجرائم التي تستهدف معلومات قطاعات الأعمال أو تلك التي تستهدف البيانات الشخصية أو الحقوق المعنوية علي المصنفات الرقمية وكذلك جرائم المحتوي الضار أو غير المشروع، ولذلك لا يعبر عن كافة أنماط جرائم الكمبيوتر والإنترنت[1].

مماسبق يتضح أنه ليس كل الجرائم الإلكترونية تعتبر غشا تجاريا، بل وليس كل الجرائم الأقتصادية الإلكترونية تعتبر غشا تجاريا . فالغش التجاري يمثل أشكال وصورا معينة من الجريمة الإقتصادية المرتبطة بالكمبيوتر، والأخيرة في حد ذاتها تتخذ أشكال وصورا مختلفة من الجرائم الإلكترونية أو الجرائم المرتبطة بالكمبيوتر، وذلك كما يتضح من الشكل التالي :

علاقة الغش التجاري بالجرائم الإلكترونية

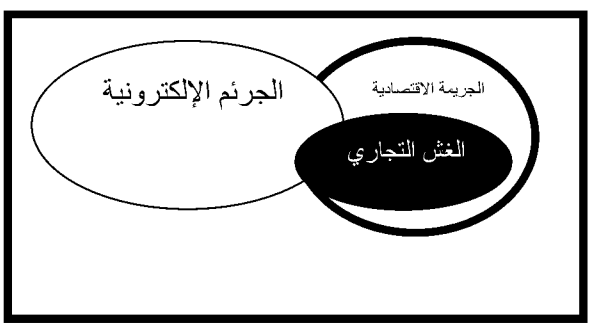

ولما كانت مجالات التجارة والمال والأقتصاد من أهم المجالات التي قد تنطوي علي أنشطة احتيالية في بيئة اليوم، فإنه من الأهمية

---

(١) لمزيد من التفاصيل، يراجع : يونس عرب (٢٠٠١) العام الإلكتروني : الوسائل والمحتوي والمزايا والسلبيات، مرجع سابق ذكره

بمكان التعرف علي ماهية وأشكال الاحتيال والغش المرتبطة بتلك المجالات في بيئة المجتمع الإلكتروني .

لذلك، تهدف كافة الأجزاء التالية من هذه الورقة إلي تحديد والوقوف علي ما هية المفهوم الدقيق للغش المرتبط بالتجارة في المجتمع الإلكتروني، وتحديد أبرز الأشكال التي تم رصها منه حتي الآن ؟ . ونظرا للجدل الكبير حول تحديد ماهية ومفهوم وحدود الغش في المجتمع الإلكتروني، فسوف تسعي هذه الورقة إلي تبني منهج يتجه أولا للوقوف علي الأشكال والصور الشائعة للغش التجاري في المجتمع الإلكتروني، ثم ستسعي إلي الوقوف علي مفهومه، وتحديد مدي الحاجة لتغيير المصطلح الذي يطلق عليه .

الأشكال الخاصة والشائعة للغش المرتبط بالتجارة في المجتمع الإلكتروني :

يسعي هذا الجزء للوقوف علي أبرز الأشكال الشائعة للغش المرتبط بالتجارة في المجتمع الإلكتروني، وذلك من خلال مسح بعض أهم الدراسات التي تعرضت لتصنيف هذه الأشكال لقد اتضح من تحليل أشكال الجريمة الإلكترونية أن الغش المرتبط بالتجارة في المجتمع الإلكتروني يمكن أن يحدث في العديد من الأشكال والطرق، وكما أنه قد يحدث للعديد من الأهداف وعلي الرغم من تعدد هذه الأشكال، فسوف يركز الجزء التالي علي الأصناف والأشكال الشائعة والخاصة المرتبطة بالتجارة والأقتصاد . وتتضمن تلك الأشكال بوجه عام الإنترنت كهدف أو كوسيلة لأرتكاب جرمية الغش التجاري أو الأقتصادي .

الغش في عمليات التجارة التي تتم بالاتصال المباشر علي الخط علي الرغم من تحسينات السرعة والكفاءة التي تقدمها التقنيات المرتبطة بالإنترنت للتعاملات التجارية إلا أنها تخلق أيضا مخاطر تجارية جديدة ومتعددة، فغالبا ما يتيح عنصر السرعة في إجراء الصفقات التجارية علي الخط تسهيلات لحدوث الغش والأحتيال، نتيجة عدم وجود فترة انتظار Cooling_off بين أطراف الصفقات، يمكن أن تعكس شروط الاتفاقية المقترحة، ومن ثم الحصول علي دليل مؤكد عن أهمية الموضوع أو تعريف كافي للطرف الآخر في الصفقة .

وأحيانا لا يكون بالإمكان تشغيل أو فرض عمليات الرقابة الداخلية الضرورية لمنع حدوث الغش الذي يحدث في التعاملات التجارية علي الإنترنت، والتي فيها بناء الاتفاقيات والدفع في آن واحد بشكل متزامن .

فضلا عن أن التعاملات الإلكترونية تنطوي علي قدر من الخسائر ينجم عن غياب المعلومات التي تتاح بسهولة في الصفقات التقليدية، والتي ترتبط بالخصائص الإجتماعية وسمات الأعمال الرئيسية سواء للبائع أو للمشتري والتي تستخدم لتوفير المصداقية والثقة في التعاملات التجارية . وتتمثل أبرز تلك الخصائص والسمات في المظهر وتعبيرات الوجه، ولغة الشخص، والصوت، والملبس، والتي جميعها لا يكون بالإمكان التعرف عليها حال إتمام الصفقة علي الإنترنت .وترتكز المخاطر المرتبطة بسرقة المعلومات الشخصية من قواعد البيانات التي يمكن أن تستخدم بالتالي في ارتكاب الغش أو الاحتيال . فالمؤسسات التي تعتمد في صفقاتها علي التعاملات الإلكترونية تحتفظ بقواعد بيانات كبيرة للمعلومات الشخصية، متضمنة الأسماء

والعنوانين، والحسابات البنكية وتفاصيل البطاقات الإئتمانية – مثلما تتضمن المعلومات الشخصية المرتبطة بمناذج الشراء التي يمكن أن تستخدم للأهداف التسويقية . ولما كانت بعض المعلومات لا يمكن الحفاظ علي سريتها، فتظهر فرص كبيرة لحدوث الغش، ليس فقط في إساءة استخدام وسائل التعريف، ولكن أيضا في القدرة علي الاحتيال علي ضحايا بشكل أكثر سهولة .

أيضا لما كانت التجارة الإلكترونية تتم بين أطراف تقع في دول مختلفة، فإنها تتضمن كافة المخاطر التقليدية المصاحبة لعمليات التجارة الدولية . بل أنه في حالة إتمام الصفقة علي الإنترنت تكون تلك المخاطر أكثر صعوبة في التعريف وتحديد موقع الطرف الآخر، ومن ثم أكثر صعوبة لنقل الرقابة القانونية لموقع أو دولة الطرف الآخر .

وترتبط معظم الاحتيالات في التعاملات التجارية التي تتم عبر الإنترنت بممارسات التضليل والخداع التي تعكس الأنشطة المشابهة التي تحدث باستخدام التقنيات الورقية التقليدية . ويتمتع المحتالون علي الإنترنت الآن بالقدرة علي الوصول المباشر للملايين من الضحايا في العالم وبأقل تكلفة ممكنة، علي سبيل المثال مكائد المكافآت العالية، مثل مكائد الاحتيال الهرمي Pyramid scheme واحتيال Ponzi التي تستخدم سلسلة خطابات ورسائل إلكترونية، ومكائد فرص التجارة، ومزادات الاحتيال والجوائز واللوتارية الخادعة .وتتضمن الأشكال الأخري للغش عبر استخدام الإنترنت عدم تسليم السلع والخدمات أو تسليم منتجات أو خدمات معيبة . وقد أصبحت تلك الأشكال أكثر انتشارا في بيئة الأعمال التي تعتمد علي منتجات وخدمات الكمبيوتر والخدمات المالية . فعلي سبيل المثال رغم الأهمية

الكبيرة للتعاملات في الخدمات الصحية والطبية للمستهلك، إلا أنه قد تم اكتشاف العديد من حالات الغش والاحتيال المرتبطة بهما .

الاحتيال الهرمي :

يعتبر الاحتيال الهرمي من أبرز أشكال الاحتيال التي برزت في البيئة العربية خلال السنوات القليلة الأخيرة . وهو عبارة عن برامج تسويقية واستثمارية احتيالية يتم بموجبها مكافأة المشاركين عند إقناعهم لأشخاص آخرين بالأنضمام لهذه البرامج التسويقية . وبشكل أساسي، فإن هذا الهرم يتشكل عند قيام شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص (شركة مثلا) بجمع الأموال من مجموعة من الأشخاص (علي شكل اشتراك لمرة واحدة مثلا) والطلب من هؤلاء الأشخاص جمع الأموال من أصدقائهم بإقناعهم بالمشاركة في مثل هذا البرنامج وهكذا تبدأ الحلقة الأولي من الاحتيال . ويتم منح الوعود للمشاركين بحصولهم علي عوائد مالية مجزية أو الترقية في الهيكل التنظيمي لمثل هذا المشروع التسويقي مقابل إقناعهم لأشخاص آخرين بالاشتراك .

وتركز المشاريع التسويقية الهرمية علي تبادل الأموال وتوظيف أشخاص جدد دائما ولا يتعلق الأمر ببيع سلع أو منتجات إلا كغطاء لمثل هذه الأنشطة الاحتيالية، وخوفا من السلطات الأمنية .

الغش في المزادات الإلكترونية :

يرتكز سوق المزاد عبر الإنترنت علي الصورة، وتوصيف البضاعة من خلال نص مقتضب في الغالب . ونظرا لصعوبة تفحصها عن قرب لايبق أمام المشتري سوي الثقة بعارضها . وحسب تقرير الاتحاد الفيدرالي

للتجارة ومراقبة الاحتيال بالإنترنت، فإن جرائم الاحتيال التي تحدث في المزادات علي الإنترنت تعتبر من أكثر جرائم الإنترنت شيوعا وانتشارا .

الغش في نقل الأموال إلكترونيا :

أيضا يمكن أن يستخدم الإنترنت في القيام بالعديد من أشكال السرقة للأموال المنقولة إلكترونيا . فأحيانا يتم الحصول علي بعض الوسائل المرتبطة بحماية المعلومات مثل كلمات المرور وتفاصيل الحسابات والتي يتمكن من خلالها المحتالون من الوصول إلي قواعد البيانات الخاصة بشركات الأعمال والمؤسسات المالية . وفي بعض الظروف، قد ينقل المحتالون الأموال إلكترونيا من خلال إرسال أوامر بالبريد الإلكتروني . وعندما يصبح استخدام التجارة الإلكترونية أكثر انتشارا، فمن المتوقع تزايد إساءة استخدام الإنترنت المرتبط بنقل الأموال إلكترونيا .

الغش في الأسهم والاستثمار :

يستخدم الإنترنت حاليا بشكل أكثر تنظيما في كافة أنشطة الشركات التي تتسع مع مجرد تقديم العروض والتجارة في الأسهم إلي اعتماد الجهات الرسمية علي حفظ المستندات الرسمية إلكترونيا . وبالفعل بدأت تظهر حالات وأمثلة عديدة للغش والاحتيال التي ترتبط بسوق الأسهم حيث يستخدم بعض المحتالين الإنترنت حاليا لنشر معلومات خاطئة لجذب المستثمرين، أو للتلاعب بالأسهم .

الغش المرتبط بوسائل التعريف :

تتمثل أحد أبرز الاستراتيجات المستخدمة بشكل متكرر في ارتكاب الغش في خلق مستندات خاطئة لتحريف أحد وسائل التعريف .

فالتعريف المسروق يتم إنشاؤه بشكل احتيالي، وبالتالي فإنه من الممكن أن يستخدم في سرقة النقود أوبأي شكل آخر غير قانوني، ومن ثم تجنب المساءلة والاعتقال .

وتكنولوجيا الإنترنت تجعل إخفاء أحد وسائل التعريف عملية أكثر سهولة . فالبريد الإلكتروني ومواقع الإنترنت قد يتم التلاعب بها من خلال تضمنيها تفاصيل خادعة أو تغيير مصدر الرسالة التي تبدو أنها آتية من مستخدم آخر . من هذا ، فإنه لا يوجد وسيلة لمعرفة المسارات التجارية لأولئك الأفراد المحتالون علي الإنترنت .

الاحتيال في التحصيل :

قد تتجه مؤسسات الأعمال إلي تنفيذ أنشطة المشتريات والتحصيل إلكترونيا . فقد انتشرت خلال الفترة الأخيرة توجهات الشركات لأتمام عملية التحصيل وتوثيقها إلكترونيا . الأمر الذي يؤدي إلي مستويات أعلي من المرونة والثقة والتعاون الذي ينشأ بين أطراف عملية التحصيل وتنتاب عملية التحصيل الإلكتروني بعض مخاطر الاحتيال، نتيجة عدم وجود الرقابة الداخلية عندما يتم تنفيذ أنظمة التحصيل الإلكتروني الجديدة .

مخاطر الاستشارات من الخارج : Outsourcing Risks

توجد أيضا فرص مختلفة للجريمة الأقتصادية يمكن أن تحدث في الأتصال أو الربط مع الخدمات الاستشارية من الخارج، يرتبط ذلك بالتحديد بتكنولوجيا المعلومات وإدارة البيانات . فالإعتماد علي موفري خدمة التطبيق (Application Service Providers – ASPs) الذين يوفرون الحيز المطلوب لتخزين المعلومات الرقمية ينتمون لجهات أخري –

يولد مخاطر أن تستخدم تلك المعلومات لتنفيذ أغراض احتيالية أو بيعها بدون ترخيص . إن الاعتماد علي الاستشارات الخارجية في خدمات تكنولوجيا المعلومات يخلق بوجه عام أيضا مخاطر للاحتيال أو الفساد ، حيث قد يسئ المتعاقدون الثقة التي يحصلون عليها في إدارة بيانات سرية وحساسة .

الاحتيال علي الحكومات :

يمكن أن تستفيد الحكومات من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقدم وإدارة خدماتها إلكترونيا ، إلا أنها بمؤسساتها ووكالاتها الرسمية أيضا قد تكون عرضة للاحتيال . وتتزايد فرص هذا الاحتيال علي سبيل المثال لموفري خدمة الرعاية الصحية لموظفي القطاع الحكومي نتيجة التلاعب في أنظمة تنفيذ المطالبات إلكترونيا . وترتبط مخاطر أشكال المطالبات الإلكترونية بالتزييف أو التلاعب إلكترونيا ، أو حل شفرة التوقيع الرقمي .

أيضا موظفي القطاع الحكومي قد يستخدمون تكنولوجيا المعلومات التي تتاح لهم لأغراض تسهيل العمل الرسمي بشكل غير مناسب في تنفيذ أغراض غير مرخصة لهم فعلي الرغم من الكثير من التحذيرات الصريحة حو الاستخدام غير المناسب من جانب الموظفين للإنترنت في موقع العمل، تظهر هناك باستمرار حالات لإساءة بعضا منهم للإنترنت .

أحتيال المستهلك:

علي الرغم من اتخاذ العديد من الاحتياطات لحماية المستهلك من التصرفات الاحتيالية علي شبكة الإنترنت، إلا أنه لا يزال هناك تزايد

مستمر في أعداد الشكاوي التي تصدر من المستهلكين الذين يتعرضون لأفعال احتيالية علي الإنترنت، إلا أنه لا يزال هناك تزايد مستمر في أعداد الشكاوي التي تصدر من المستهلكين الذين يتعرضون لأفعال احتيالية علي الإنترنت وتزداد خطورة هذا الأمر بمعرفة مدي التنوع الكبير في أشكال وصور هذا الاحتيال التي تتغير بشكل طردي مع التقدم في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات .

هذا ويمكن رصد أهم وأبرز الأشكال والصور الجديدة للاحتيال علي المستهلكين الأفراد علي الإنترنت من خلال استعراض ومقارنة نتائج التقرير السنوي لمركز شكاوي الاحتيال علي الإنترنت الذي يديره United States Deparement of justice and Federal Bureau of Investigation ويوضح الجدول التالي أعلي عشرة أشكال للاحتيال علي الإنترنت في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ :

الجدول

أعلي عشرة أشكال للاحتيال علي الإنترنت في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤

اعلي عشرة أشكال احتيالية في عام أعلي عشرة أشكال احتيالية في عام ٢٠٠٠ وحسب نتائج تقرير Internet ٢٠٠٣ حسب تقريرInternet

Fraud Watch		Fraud Complaint Center	
الشكل	٪	الشكل	٪
احتيال المزادات	٧٨	احتيال المزادات	٧١,٢
عدم التسليم المادي للمبيعات	١٠	عدم التسليم المادي للمبياعات	١٥,٨
سرقة خدمات الوصوف علي الإنترنت	٣	احتيال بطاقات الأئتمان	٥,٤

الشكل	٪	الشكل	٪
الاحتيال في العمل من المنزل	٣	احتيال الشيكات	١,٣
الاحتيال في قروض الدفعة المقدمة	٢	احتيال الاستثمار والأسهم	٠,٦
سرقة أجهزة وبرامج الكمبيوتر	١	احتيال المصداقية	٠,٤
احتيال الخطاب النيجيري	١	سرقة وسائل التعريف	٠,٣
احتيال بطاقات الأئتمان	٠,٥	سرقة أجهزة وبرامج الكمبيوتر	٠,٢
الاحتيال المرتبط بالسفر والرحلات	٠,٥	احتيال الخطاب النيجيري	٠,٢
الاحتيال علي المؤسسات المالية	٠,١		

يتضح من الجدول رقم (٢) مدي الزيادة في نسب الغش والاحتيال التي تلحق بالمستهلكين علي الأنترنت . كما يوضح الجدول مدي ارتفاع حالات الاحتيال المرتبط بالتجارة والمال، فخلال عام ٢٠٠٤ ظهرت أشكال جديدة للاحتيال التجاري لم تكن موجودة عام ٢٠٠٠، مثل احتيال الشيكات واحتيال الاستثمار والأسهم، والاحتيال علي المؤسسات المالية بل كان ملاحظا مدي الزيادة الحادثة في نسب الشكاوي المرتبطة بأحتيال بطاقات الأئتمان التي سجلت ارتفاعا من نحو ٠,٥ ٪ في عام ٢٠٠٠ إلي نحو ٥,٤ ٪ في عام ٢٠٠٤ الأمر الذي يستنتج منه مدي الزيادة

في حجم الخسائر التي لحقت بالمستهلكين علي مدي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلي عام ٢٠٠٤، حيث ارتفعت هذه الخسائر من نحو ٣,٣٨٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلي نحو ٦٨,١٤٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٤

وجدير بالملاحظة أن أرقام الخسارة المرصودة عالية لا تعبر سوي عن الحالات التي تم رصدها في عدد قليل من الولايات الأمريكية ولا تعبر بأي حال من الأحوال عن الوضع العالمي . الأمر الذي يمكن معه تصور مدي وحجم هذه الخسائر إذا تم رصدها علي مدي الولايات المتحدة ككل، بل مدي ضخامتها إذا أمكن رصدها عالميا .

الجدول حول مفهوم وحدود الغش التجاري في سياق المجتمع الإلكتروني :

من التحليل السابق لأشكال الاحتيال علي الانترنت يتضح أن الغش / الاحتيال المرتبط بالتجارة أو الأقتصاد يحتل نسبة هامة من بين كافة أشكال الاحتيال علي الإنترنت . بل أن الأشكال المرصودة للاحتيال علي الإنترنت قد كانت في غالبيتها ترتبط بالتجارة أو الاقتصاد . من هنا، يتضح أن الغش التجاري يمثل النسبة الأكبر داخل الأشكال المختلفة للاحتيال علي الإنترنت .

إلا أنه لاتزال هناك كثير من الدراسات التي تثير الجدل والنقاش حول العديد ن التساؤلات عن الأشكال الفعلية للاحتيال علي الإنترنت التي تعتبر غشا تجاريا . **ويمكن تحديد أهم تلك التساؤلات فيما يلي :**

- هل ينسحب مفهوم الغش التجاري إلي كافة الأشكال الاحتيالية المذكروة أعلاه أم أنه ينصب فقط علي صور الاحتيال التي تلحق بالمستهلك، والتي وردت في الفقرة (٨/٣/٩) فقط .

- هل مفهوم الغش التجاري في بيئتنا العربية يأخذ فقط بتلك الأشكال والصور التي تلحق الخسائر بالأفراد المستلهكين أم ينسحب أيضا إلي تلك الأشكال والصور التي تلحق الأضرار بالمؤسسات والحكومة .
- هل مصطلح الغش التجاري المستخدم حاليا يعتبر كافيا ومناسبا للتعبير عن كافة أشكال الغش والاحتيال في بيئة المجتمع الإلكتروني اليوم .